تقرير البورصة اليومي

تباين أداء مؤشرات السوق والقيمة تواصل تراجعها بنسبة 17٪

استهل سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع على استئناف حالة التباين في أداء مؤشراته، وهي أبرز سمات السوق في الفترة الحالية، وذلك بسبب استمرار النهج المضاربي الذي يحدد مسار السوق، فالمؤشر السعري حقق مكاسب جديدة بمقدار 15,4 نقطة ليرتفع على اثرها إلى مستوى 8631,2 نقطة ليعزز المؤشر العام للسوق استقراره فوق هذا المستوى الذي بلغه خلال تعاملاته الأسبوع الماضي على وقع استمرر الزخم الذي تحظى به مجموعة كبيرة من الأسهم الرخيصة في قطاعات متنوعة، وفي المقابل تراجع المؤشر الوزني بمقدار محدود بلغ 0,59 نقطة ليستقر عند مستوى 432,48 نقطة، فيما شهد مؤشر كويت 15 تراجعا بمقدار 4,2 نقاط ليواصل النزيف مستقرا عند مستوى 1020,06 نقطة وذلك بعد أن كان قريبا من تخطي مستوى 1040 نقطة خلال الفترة الأخيرة.

ويعد السبب في استمرار التراجع على مستوى هذا المؤشر هو ضعف اداء الاسهم القيادية بشكل عام والبنكية منها على وجه الخصوص.

ووسط توقعات بأن تبدأ مرحلة التصحيح الفني التي يترقبها أغلب المتعاملين بالسوق بدأ النشاط على ارتفاع محدود سرعان ما تحول إلى انخفاض على مستوى المؤشر السعري رغم ارتفاع المؤشرين الآخرين على وقع نشاط اسهم مثل الوطني والخليج والمتحد في قطاع البنوك، واجيليتي في القطاع الخدمي.

واستمر الانخفاض على مستوى المؤشر السعري حتى الساعة العاشرة والنصف تقريبا، وخسر المؤشر خلال تلك الفترة أكثر من 25 نقطة سلبته البقاء فوق مستوى 6800 نقطة، حيث تراجع المؤشر إلى 6790 نقطة، وشكلت مجموعة من الأسهم الرخيصة عامل ضغط قوي على أداء المؤشر، ومنها المستثمرون والاثمار والخليجي قبل أن يتحول للارتفاع في النصف الثاني من الجلسة، كما تراجعت اسهم بيان وسنام والمزايا ومنشآت وأبيار والصناعات واسواق والميادين، فضلا عن سهم إيفا وبعض الشركات التابعة للمجموعة.

وخلال النصف الثاني من الجلسة عادت عمليات التجميع على هذه النوعية من الأسهم بكثافة، حيث شملت أسهما كثيرة مثل تمويل الخليج والتجارة ومشرف والمعدات، فضلا عن الاسهم التابعة لمجموعة المدينة التي حظيت بنشاط ملحوظ في جلسة امس على مستوى جميع الاسهم، وهي اكتتاب والسلام وهيتس، وان كان الاخير شهد تداولات قوية تجاوزت 27 مليون سهم وارتفاع السهم بمقدار 3 فلوس ليصل الى 65 فلسا.

وعلى مستوى المؤشرين الوزني وكويت 15، اتسم اداؤهما بالتذبذب الشديد بين الارتفاع والهبوط طيلة فترة التداول، وفي لحظات الاقفال لوحظ تحول مسار المؤشر الوزني من ارتفاع بقدر طفيف الى انخفاض ايضا بقدر طفيف، فيما زادت خسائر مؤشر كويت 15 بشكل لافت، خاصة بعد تقليص مكاسب اسهم الوطني والخليج وانتهاء الجلسة بتراجع اسهم بيتك وزين.

ولوحظ ان القيمة النقدية تراجعت بمعدل 17٪، حيث بلغ اجمالي القيمة المتدفقة للسوق 45,7 مليون دينار بسبب انخفاض الاقبال على الاسهم القيادية، فضلا عن انخفاض كميات التداول بشكل عام، وهو ما يشير الى ان تداولات الاسبوع الجاري سيغلب عليها الحذر الى حد كبير نظرا لقرب انتهاء الفترة القانونية للافصاح عن نتائج العام الماضي.

مؤشرات السوق

ارتفع المؤشر العام للبورصة بمقدار 15,4 نقطة ليصل الى مستوى 6831,2 نقطة بنسبة ارتفاع 0,22٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,59 نقطة ليتراجع الى مستوى 432,4 نقطة بنسبة 0,14٪، كما تراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 4,2 نقاط ليصل الى مستوى 1020,06 نقطة بنسبة 0,41٪.

وبلغ اجمالي الاسهم المتداولة 597,5 مليون سهم نفذت من خلال 9578 صفقة بقيمة 45,7 مليون دينار، وتراجع اداء متغيرات السوق، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 5,9٪، كما انخفضت الصفقات بنسبة 13,8٪ وانخفضت القيمة بنسبة 17٪.

واستحوذت اسهم 5 شركات على اغلب القيمة بواقع 15,3 مليون دينار تشكل نحو 33,4٪ من اجمالي القيمة تصدرها سهم تمويل الخليج باستحواذه على 4,7 ملايين دينار تشكل 10,2٪ من الاجمالي، كما استحوذت اسهم 5 شركات على 43,8٪ من كميات التداول الاجمالية، تصدرها سهم تمويل الخليج بواقع 113,7 مليون سهم تشكل نحو 19٪ من اجمالي كميات التداول.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

15.4
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,22٪ وتراجع المؤشر الوزني بنسبة 0,14٪ كما تراجع مؤشر كويت 15 بنسبة 0,41٪.

597.5
مليون سهم تم تداولها بقيمة بلغت 45,7 مليون دينار.

7
قطاعات تراجعت مؤشراتها بنسب متفاوتة تصدرها قطاع النفط والغاز بواقع 7,8 نقاط، وارتفعت مؤشرات 5 قطاعات تصدرها قطاع التكنولوجيا بواقع 7,9 نقاط.

33.4%
نسبة استحواذ اسهم 5 شركات من اجمالي القيمة تصدرها سهم تمويل الخليج بنسبة 10,2٪ من اجمالي القيمة.

«بيتك»: 1٪ نسبة ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية الحكومية وودائع القطاع الخاص خلال يناير

قال تقرير «بيتك» الشهري إن عرض النقود بتعريفه الواسع ن 2 الذي يشتمل على مجموع الكتلة النقدية ن 1 وشبه النقد قد حقق ارتفاعا خلال شهر يناير من عام 2013 نسبته 1٪ (292 مليون دينار) ليبلغ نحو 29,9 مليار دينار في شهر يناير 2013 مقارنة بارتفاع نسبته 2,2٪ بنحو 645,4 مليون دينار في الشهر السابق مسجلا نحو 29,5 مليار دينار في شهر ديسمبر.

وأشار إلى ان النقد لدى البنوك المحلية سجل انخفاضا خلال شهر يناير 2013 نسبته 0,4٪ بنحو واحد مليون دينار ليبلغ 218 مليون دينار مقابل ارتفاع نسبته 6٪ ومقداره 12,5 مليون دينار مقارنة بما حققه خلال شهر ديسمبر، حيث سجل 219 مليون دينار، بينما شهد النقد لدى البنوك المحلية نموا قدره 30 مليون دينار ونسبته 16٪ على أساس سنوي مقارنة بما سجله شهر يناير 2012 والبالغ قيمته 188 ألف دينار. وذكر ان حجم الودائع تحت الطلب والتي تدخل ضمن الكتلة النقدية ن 1 قد حقق ارتفاعا خلال شهر يناير 2013 بما نسبته 1,6٪ بنحو 101 مليون دينار ليبلغ 6,5 مليارات دينار مقابل ارتفاع نسبته 8,4٪ ومقداره نحو 494 مليون دينار مقارنة بما حققه خلال شهر ديسمبر، حيث سجل 6,4 مليارات دينار، بينما شهدت الودائع لدى البنوك نموا على أساس سنوي قدره 1,1 مليار دينار ونسبته 21,4٪ مقارنة بما سجلته شهر يناير 2012 والبالغ قيمته 5,36 مليارات دينار. وأشار التقرير إلى ان إجمالي الودائع المصرفية الحكومية وودائع القطاع الخاص سجلت خلال شهر يناير 2013 ارتفاعا طفيفا نسبته 1٪ وقدره 333,5 مليون دينار ليبلغ نحو 33,7 مليار دينار مقارنة بارتفاع نسبته 1,4٪ بحوالي 480 مليون دينار لشهر ديسمبر- 2012 إذ بلغت إجمالي الودائع المصرفية 33,4 مليار دينار في ديسمبر، وحققت نموا سنويا عن مقدارها في يناير 2012 بلغت نسبته 8,7٪ بحوالي2,69 مليار دينار مقارنة بقيمتها في يناير 2012. البالغة بنحو 31 مليار دينار. ولفت إلى ان إجمالي ودائع القطاع الخاص خلال شهر يناير سجل 2013 ارتفاعا طفيفا نسبته 1٪ وقدره 282 مليون دينار لتبلغ نحو 28,7 مليار دينار مقارنة بارتفاع أكبر نسبته 2,4٪ بحوالي 670 مليون دينار لشهر ديسمبر- 2012 إذ بلغ إجمالي الودائع المصرفية للقطاع الخاص28,4 مليار دينار في ديسمبر، وحققت نموا سنويا عن مقدارها في يناير 2012 بلغت نسبته نحو 8٪ بحوالي 2 مليار دينار مقارنة بنحو 26,6 مليار دينار في يناير 2012.

وقال التقرير ان إجمالي حجم الميزانية المجمعة للبنوك المحلية الكويتية ارتفع في شهر يناير من عام 2013 بنسبة طفيفة قدرها 0,4٪ بنحو 190 مليون دينار لتبلغ 47,5 مليار دينار مقارنة بارتفاع نسبته 1٪ ومقداره 533 مليون دينار في شهر ديسمبر إذ بلغ نحو 47,3 مليار دينار، بينما سجل ارتفاعا سنويا ملحوظا نسبته 8٪ ومقداره نحو 3,5 مليارات دينار.

ولفت إلى ان مطالب البنوك المحلية على الحكومة انخفضت بنسبة 0,6٪ بنحو 9,5 ملايين دينار في يناير، حيث حققت نحو 1,67 مليار دينار مقارنة بانخفاض نسبته 4,5٪ ومقداره 76 مليون دينار في ديسمبر 2012 الذي وصلت فيه مطالب البنوك المحلية على الحكومة نحو 1,6 مليار دينار، وانخفضت على أساس سنوي بنسبة 12٪ بحوالي 226 مليون دينار عن قيمتها البالغة حوالي 1,9 مليار دينار في يناير 2012.

ولفت إلى ان إجمالي ودائع البنوك المحلية من القطاع الخاص ارتفع خلال شهر يناير من عام 2013 بنسبة 0,9٪ بنحو 281,5 مليون دينار لتبلغ نحو 28,7 مليار دينار، مقارنة بارتفاع نسبته 2,4٪ وبنحو 670 مليون دينار في ديسمبر إذ بلغت الودائع المصرفية للقطاع الخاص نحو 28,4 مليار دينار في ديسمبر. وسجلت ارتفاعا سنويا بلغت نسبته 8٪ بنحو 2 مليار دينار. وبلغت نسبة ودائع القطاع الخاص في البنوك المحلية في نهاية شهر ديسمبر 2012 نحو 85,2٪ من إجمالي حجم الودائع مقارنة بنحو 85,8٪ في يناير 2012.

كذلك ارتفع إجمالي ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية خلال شهر يناير من عام 2013 بنسبة 1٪ بنحو 52 مليون دينار لتبلغ نحو 5 مليارات دينار، مقارنة بانخفاض نسبته 3,7٪ وبنحو 190 مليون دينار في ديسمبر إذ بلغت الودائع المصرفية للقطاع الحكومي نحو 4,95 مليارات دينار في ديسمبر. وسجلت ارتفاعا سنويا بلغت نسبته 13٪ بنحو 592,7 مليون دينار حيث سجلت نحو 4,4 مليارات دينار في يناير 2012، وبلغت نسبة ودائع القطاع الحكومي المحلية في نهاية شهر يناير 2013 نحو 14,8٪ مقارنة بنحو 15,6٪ في ديسمبر 2012 ونحو 14,2٪ في يناير 2012.

قال التقرير ان إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين حسب النشاط الاقتصادي ارتفع خلال شهر يناير من عام 2013 بنسبة 0,2٪ بنحو 57 مليون دينار ليبلغ نحو 26,95 مليار دينار في يناير مقارنة بانخفاضه في ديسمبر بنسبة 1٪ وبنحو 24 مليون دينار خلال ديسمبر، حيث حقق نحو 26,895 مليار دينار، بينما حقق نموا سنويا نسبته 5٪ وبنحو 1,36 مليار دينار عن قيمته في يناير 2012 والبالغة 25,59 مليار دينار. ولفت إلى انه بتحليل التسهيلات الائتمانية المقدمة بحسب النشاط الاقتصادي خلال يناير من عام 2013 يلاحظ ارتفاع حجم الائتمان الممنوح لنشاط التجارة بنسبة 1٪ وبنحو 24,8 مليون دينار في يناير 2013 ليصل إلى نحو 2,50 مليار دينار (9٪ من حجم الائتمان الممنوح بحسب النشاط) مقابل 2,47 مليار دينار في ديسمبر 2012، وارتفع حجم الائتمان الممنوح لقطاع الإنشاءات بنسبة 0,4٪ وبنحو 6,3 ملايين دينار في يناير 2013 ليصل إلى نحو 1,726 مليار دينار (6,4٪ من حجم الائتمان الممنوح) مقارنة بنحو 1,720 مليار دينار في ديسمبر 2012، وارتفعت التسهيلات الشخصية بنسبة 0,8٪ وبنحو 83 مليون دينار في يناير 2012 لتحقق نحو 10,1 مليارات دينار (37,6٪ من حجم الائتمان الممنوح) مقارنة بنحو 10,1 مليارات دينار في ديسمبر 2013.

وأشار إلى أن حجم الائتمان الممنوح لقطاع المؤسسات المالية غير البنوك انخفض بنسبة 2٪ وبنحو 41,6 مليون دينار لتصل إلى نحو 1,86 مليار دينار في يناير 2013 (6,9٪ من حجم الائتمان الممنوح) مقارنة بنحو 1,9 مليار دينار في ديسمبر 2012.

وقال التقرير انه وفقا لآخر إحصاء صادر عن بنك الكويت المركزي في نهاية شهر ديسمبر من عام 2012 بلغ عدد وحدات القطاع المصرفي من البنوك المحلية الخاضعة لرقابة البنك المركزي والمسجلة لديه 22 بنكا تشتمل على 6 بنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (5 بنوك كويتية + وبنك أجنبي واحد).

المزيني: النتائج المحققة أثبتت نجاح الاستراتيجية الاستثمارية لـ «ثروة»

صندوقا «ثروة الاستثماري» و«ثروة العربي» الأفضل أداء على صعيد أداء الصناديق الكويتية

أعلنت شركة ثروة للاستثمار أن صندوق ثروة الاستثماري وصندوق ثروة العربي حققا أفضل عائد على صعيد أداء مدراء الصناديق في الكويت بمختلف أنواعها خلال شهر فبراير 2013 متجاوزين بذلك مؤشرات الأسواق في الفترة نفسها ليصبحان أفضل الصناديق الاستثمارية أداء حسب الأرقام المعلنة لدى مراكز البحوث الاقتصادية.

عبداللطيف المزيني

وحول هذا الموضوع قال مساعد نائب الرئيس لإدارة الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال افريقيا (مينا) في شركة ثروة للاستثمار عبداللطيف المزيني، ان النتائج الإيجابية التي تحققت خلال الفترة السابقة جاءت نتيجة رصد ودراسة فرص الاستثمار طبقا لمعايير احترافية لفهم أعمق لاستراتيجية الشركات المستهدفة.

وأضاف المزيني ان عمليات الشراء الانتقائية تركزت على الأسهم القيادية التي أعلنت نتائج ايجابية وينتظر منها أداء تشغيلي خلال العام الحالي، كما كان لتوقيت شراء الأسهم واقتناص الفرص الاستثمارية دور كبير في تحقيق تلك النتائج البعيدة عن المضاربة وتحقيق مكاسب سريعة.

وأوضح أن صندوق ثروة الاستثماري حقق نتائج ايجابية خلال شهر فبراير 2013 بلغت 10,99٪ فيما بلغ صافي قيمة الوحدة 1,265 دينار، ويعد الصندوق فرصة لتحقيق عوائد مميزة على المدى المتوسط والبعيد وبمخاطر محدودة وذلك عن طريق الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث تتركز استثماراته بنسبة 34,92٪ في قطاع العقار، فيما بلغت الاستثمارات في القطاع الصناعي بنسبة 29,99٪، يليه قطاع الخدمات المالية بنسبة 19,28٪ كما في نهاية فبراير 2013، وأبرز الأسهم التي يحتويها الصندوق هي أسهم أجيليتي، المباني، برقان، الوطنية العقارية، وأعيان.

كما حقق صندوق ثروة العربي مكاسب تصل إلى 10,45٪ خلال شهر فبراير 2013 كما بلغ صافي قيمة الوحدة 1,454$ وبلغ أداء الصندوق منذ تأسيسه في أغسطس 2008 45,38 وذلك عن طريق الاستثمار في الأسواق العربية والخليجية خاصة، ان استثمارات الصندوق تركزت في القطاع المالي بنسبة 51,1٪، وبلغت الاستثمارات في القطاع العقاري نسبة 25,5٪، ثم قطاع الطاقة 10,2٪، وأبرز الأسهم التي يحتويها الصندوق هي أسهم صروح، قطر للوقود، إعمار، مجموعة الراجحي والمباني.

شركة عمار للتمويل والإجارة
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية
للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31

يتشرف مجلس إدارة شركة عمار للتمويل والإجارة ـ ش.م.ك (مقفلة) بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31 المزمع عقدها في تمام الساعة 11:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 8 ابريل 2013 في قاعة الاجتماعات بمبنى وزارة التجارة والصناعة في مجمع الوزارات قاعة ب وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال .

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية
(للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31)

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 والموافقة عليه.
2- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 والمصادقة عليه.
3- سماع تقرير السادة/ مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 والمصادقة عليه.
4- بيان مجلس الادارة بالجزاءات التي تم توقيعها على الشركة من قبل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 .
5- المصادقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 2012/12/31 .
6- اعتماد توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 .
7- اعتماد توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة للسادة/ أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 .
8- الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة.
9- اعتماد توصية مجلس الإدارة على إنهاء عملية الدمج مع شركة المسار للإجارة والإستثمار.
10- إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم من كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن الفترة المنتهية في 2012/12/31 .
11- تجديد تفويض مجلس الإدارة لشراء أو بيع أسهم الشركة فيما لا يتعدى 10 % من رأس المال ولمدة سنة وستة أشهر حسب تعليمات وقوانين الجهات الرسمية. وذلك وفقاً للقانون رقم 132 لسنة 1978 والقرارات الوزارية الصادرة بهذا الشأن.
12- تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية 2013، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهما.
13- تعيين أو إعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية 2013، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابها.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة برج أحمد - شارع الخليج العربي - ادارة حفظ الأوراق المالية - الدور الخامس ـ هاتف / 22464585 ، فاكس / 22469457 وذلك لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي للشركة الكويتية للمقاصة.

والله الموفق ،،،،

مجلس الادارة

المجموعة البترولية المستقلة ش.م.ك
Independent Petroleum Group S.A.K

إعلان عن توزيع أرباح

يسر مجلس إدارة شركة المجموعة البترولية المستقلة ش.م.ك (مقفلة)
أن يعلن للسادة المساهمين الكرام

بأنه سوف يبدأ بتوزيع الأرباح النقدية للسنة المالية
المنتهية في 2012/12/31
بواقع 30% (أي ثلاثون فلساً للسهم الواحد)
اعتبارا من يوم الخميس الموافق 2013/3/28 وذلك للمساهمين
المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة

يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة (ش.م.ك)
بمقرها الكائن في منطقة الشرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد
- بجوار المستشفى الأميري الطابق الخامس لاستلام شيكات الأرباح
خلال مواعيد العمل الرسمية (من الأحد إلى الخميس).
والله ولي التوفيق،،،

للاستفسار يرجى الاتصال: 22464579/22464565
www.ipg.com.kw